أعباء الواردات الغذائية بحسب مجموعات البلدان، ١٩٩٠-٢٠٠٠

زادت البلدان النامية منذ التسعينات من وارداتها الغذائية الإسمية بنحو ٤٣ في المائة، وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض بنسبة ٥٤ في المائة.

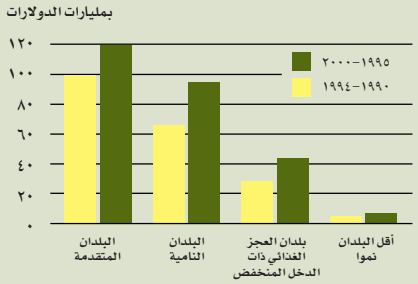

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التغيرات في نصيب الفرد من استهلاك الأغذية في البلدان النامية

زاد استهلاك اللحوم والزيوت ومنتجات الألبان زيادة سريعة. ولم يزد استهلاك الحبوب.

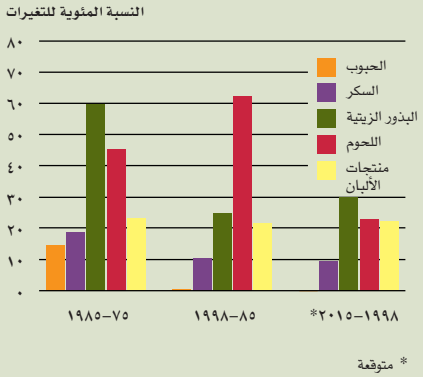

* متوقعة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التوسع العمراني في البلدان النامية، ١٩٦٠-٢٠٣٠

بحلول عام ٢٠٢٠، ستعيش الأغلبية من سكان العالم النامي، التي تتجاوز ٦ مليارات نسمة، في المدن.

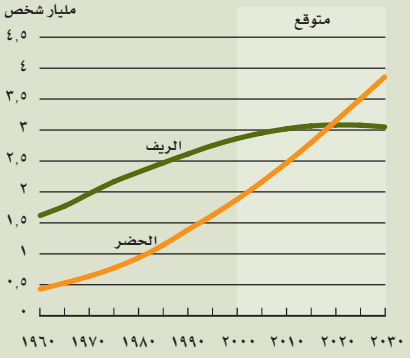

المصدر: الأمم المتحدة

الغذائية المصنعة من الحبوب تسيطر على التجارة الدولية في وقت من الأوقات. غير أن حصة الحبوب الآن في مجموع الواردات الغذائية انخفضت إلى أقل من ٥٠ في المائة في البلدان النامية وأقل من الثلث في البلدان المتقدمة. وعلى الرغم من أن حصة الواردات من الحبوب قد انخفضت، فإن البلدان المتقدمة والبلدان النامية تستورد الآن كميات أكبر من الأغذية المصنعة عالية القيمة، ولاسيما زيت الطعام والمنتجات الحيوانية والفاكهة والخضر.

وقد حجب الانخفاض في الأهمية النسبية لتجارة الحبوب الاتجاهات المتباينة بين مختلف أنواع الحبوب. فحصص التجارة من الحبوب "ذات الأولوية" – القمح والأرز – سجلت أقوى الزيادات إلا أن الاعتماد على السعرات الحرارية من الحبوب الخشنة المتداولة في التجارة انخفض بشدة.

كما شهدت الأهمية النسبية للسكر المستورد انخفاضا لفترة طويلة. وانخفضت أيضا واردات السكر في البلدان المتقدمة بعد التوسع في الإنتاج واستخدام السكر من غير القصب وأنواع التحلية الأخرى.

النظام الغذائي المتغير والتجارة المتغيرة

تضطلع التغيرات في أنماط الإنتاج والمستحدثات في التقانة والتغيرات في السياسات المحلية والتجارية بدور هام في تحديد هيكل التجارة الدولية. وقد كانت النظم الغذائية واحتياجات المستهلكين والطلب المتزايد على صناعة الأغذية المركزة الدافع وراء الكثير من التحولات في التجارة فيما بين السلع. وقد تأثرت هذه العوامل مرة أخرى بالعولمة وانتشار صناعة الأغذية السريعة في البلدان النامية.

وأدى نمو الدخل، والتغييرات النسبية في الأسعار، والتوسع العمراني، والتحولات في أفضليات المستهلكين، إلى إحداث تغيرات في الأنماط الغذائية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وعندما تصبح قدرة الناس على الإنفاق المالي أعلى فإنهم يضيفون إلى نظمهم الغذائية أنواعا أخرى من الأغذية أكثر تكلفة وأعلى قيمة. وتظهر هذه التغيرات في حجم وتركيبة التجارة العالمية في السلع الزراعية.

وتتباين المصروفات على المواد الغذائية والاستجابات للتغيرات في الدخل فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ففي البلدان الأخيرة، يمكن لمعظم المستهلكين أن يدفعوا مقابل الأغذية التي يفضلونها. ولذلك، فإن التغيرات في نظمهم الغذائية ومشترياتهم من الأغذية تصبح، متى ارتفعت دخولهم، أقل نسبيا.

أما في البلدان النامية، فإن ارتفاع الدخل يترك تأثيرات مباشرة وواضحة على النظم الغذائية، ومن ثم على التجارة في كل من السلع والأغذية المصنعة، حيث يقوم الناس بتعديل ميزانياتهم بغية إدراج بنود غذائية عالية القيمة. وبالمثل، فإن انخفاض الأسعار الحقيقية للأغذية أتاح للمستهلكين الفقراء الوصول إلى النظم الغذائية المحسنة بمستويات الدخل السائدة.

ومنذ منتصف السبعينات، على سبيل المثال، زاد نصيب الفرد من استهلاك اللحوم في البلدان النامية بأكثر من الضعف. وخلال نفس الفترة، تحولت هذه البلدان من مصدرة صافية لأكثر من ٥٠٠٠٠٠ طن من اللحوم إلى مستوردة صافية لأكثر من ١,٢ مليار طن. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن السكان في العالم النامي سوف يزيدون في نظمهم الغذائية من كميات اللحوم ومنتجات الألبان والزيوت بنسبة ٣٠ في المائة أو أكثر خلال الثلاثين عاما القادمة. ومن غير المتوقع أن يحدث تغير في استهلاك الفرد من الحبوب في هذه البلدان، على الرغم من أن مجموع استهلاك الحبوب للفرد قد يستمر في الزيادة نتيجة لتزايد استخدام الحبوب الخشنة كأعلاف.

وعلاوة على ارتفاع الدخل، فإن التوسع العمراني السريع ساهم في إحداث تغييرات في أنماط الحياة والأفضليات الغذائية وهيكل التجارة في السلع. وبالنظر إلى أن سكان المدن زادوا، مع تزايد أعدادهم وإرتفاع قوتهم الشرائية، من الطلب لا على المزيد من التنوع الغذائي، بل وكذلك على المنتجات التي تتطلب وقتا أقل في الإعداد، فقد ارتفعت الواردات من المنتجات الغذائية ذات القيمة العالية والمصنعة لتلبية هذا الطلب. وظهرت مشكلة متزايدة، تتمثل في الإفراط في التغذية والبدانة في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، جنبا إلى جنب مع مشكلة نقص التغذية القائمة.

ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، فإن من المتوقع أن يزيد سكان المدن في العالم بنسبة ٧٠ في المائة خلال العقود الثلاثة القادمة. وسوف تحدث معظم هذه الزيادة في البلدان النامية، ولاسيما في أفريقيا وآسيا. وكان ما يقرب من ٧٠ في المائة من السكان في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية في فترة قريبة لا تتجاوز عام ١٩٨٥، ومن المتوقع أن يعيش أكثر من نصف هؤلاء السكان البالغ عددهم ٦ مليارات نسمة في المدن بحلول عام ٢٠٢٠. وقد تؤدي زيادة دخلهم وأنماط الحياة الحضرية إلى إحداث المزيد من التغيرات في هيكل الواردات العالمية وتسريع الاتجاه نحو المواد الغذائية العالية القيمة والمصنعة.

تغير أنماط الاستهلاك والتجارة الدولية

تغير اتجاه التدفق الصافي للسلع الزراعية فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية خلال الأربعين عاما الماضية. ففي أوائل الستينات، كان للبلدان النامية فائض شامل في التجارة في السلع الزراعية يقترب من ٧ مليارات دولار سنويا. غير أن هذا الفائض اختفى بحلول نهاية الثمانينات. وخلال معظم التسعينات من القرن الماضي وأوائل هذا القرن، أصبحت البلدان النامية مستوردة صافية للمنتجات الزراعية. وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن يتسع نطاق هذا العجز في التجارة في السلع الزراعية بصورة ملحوظة.

وكان التغير أكثر وضوحا في أقل البلدان نموا التي تحولت خلال نفس الفترة من بلدان مصدرة صافية إلى بلدان مستوردة صافية كبيرة للسلع الزراعية. وفي نهاية التسعينات، زادت واردات أقل البلدان نموا بأكثر من ضعف صادراتها.

الواردات الغذائية تزداد بسرعة

زادت التجارة العالمية في المواد الغذائية زيادة سريعة، إلا أن هذه الزيادة تغيرت تغيرا جذريا خلال العقود الأخيرة. ففيما بين ١٩٧٠ و٢٠٠١، ارتفع إجمالي الواردات الغذائية العالمية، مقاسة بمعادلها بالسعرات الحرارية، بما يقرب من ٦٠ في المائة. غير أن هذه الزيادة تتباين بصورة ملحوظة فيما بين كل من البلدان ومجموعات السلع.

وزادت الواردات الإجمالية من الأغذية في البلدان النامية بنسبة ١١٥ في المائة خلال هذه الفترة. وزادت واردات البلدان المتقدمة، التي تستورد بالفعل نسبة كبيرة من أغذيتها، بنسبة ٤٥ في المائة. وتكشف النظرة المتعمقة في البيانات عن أن الواردات الغذائية للبلدان النامية زادت زيادة سريعة خلال السبعينات، وبصورة أبطأ خلال الثمانينات، ثم تسارعت مرة أخرى خلال التسعينات. ويسري هذا النمط على كل من حجم الواردات الغذائية ونسبة الواردات الغذائية إلى الكميات المتوافرة للاستهلاك الفردي. وكان التوسع في الواردات الغذائية يعني أن الفائض التجاري للأغذية البالغ مليار دولار في البلدان النامية قد تحول إلى عجز يبلغ أكثر من ١١ مليار دولار خلال نفس الفترة. وعلاوة على ذلك، فإن من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. وينتظر، وفقا لتوقعات منظمة الأغذية والزراعة، أن يزيد العجز الصافي في تجارة الأغذية بحلول عام ٢٠٣٠ في البلدان النامية بحيث يبتلع أكثر من ٥٠ مليار دولار بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في ١٩٩٧-١٩٩٩.

وعلى الرغم من الفروق الكبيرة في التجارة والملامح الغذائية فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فإن استيراد سلع معينة يتطور، على ما يبدو، بنفس الطريقة.

ومن بين مجموعات السلع الغذائية العريضة الخمس – الحبوب وزيوت الطعام والمنتجات الحيوانية والسكر والفاكهة والخضر – كانت المواد

الميزان التجاري الزراعي لأقل البلدان نموا، ١٩٦١-٢٠٠٢

أصبحت أقل البلدان نموا، منذ أواخر الثمانينات، مستوردة صافية رئيسية للمنتجات الزراعية.

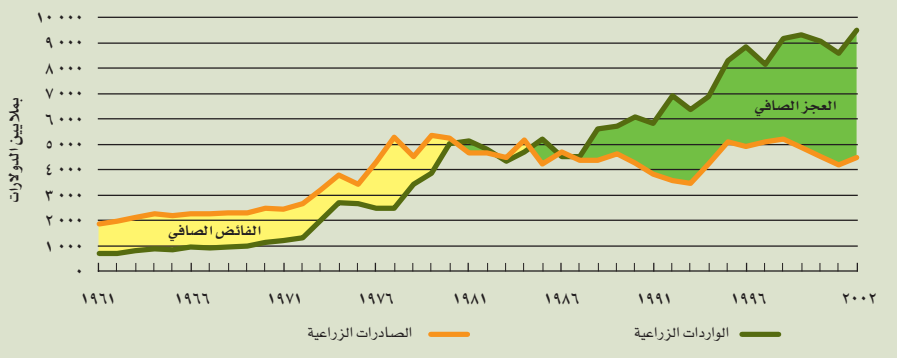

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

حصة المعونة الغذائية في مجموع قيمة الواردات الغذائية بحسب أقل البلدان نموا، ١٩٧٠-٢٠٠١

شكلت المعونة الغذائية حصة متزايدة من مجموع الواردات الغذائية في أقل البلدان نموا حتى منتصف الثمانينات، إلا أنها انخفضت منذ ذلك الوقت.

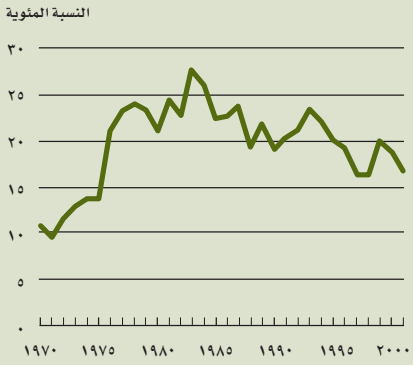

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

حصة الواردات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، ١٩٧٠-٢٠٠١

زادت منذ ١٩٧٠ الحصة من الناتج المحلي الإجمالي المنفقة على الواردات الغذائية زيادة حادة في البلدان النامية. أما في أقل البلدان نموا، فإن هذه الحصة زادت بمعدل ثلاث مرات تقريبا.

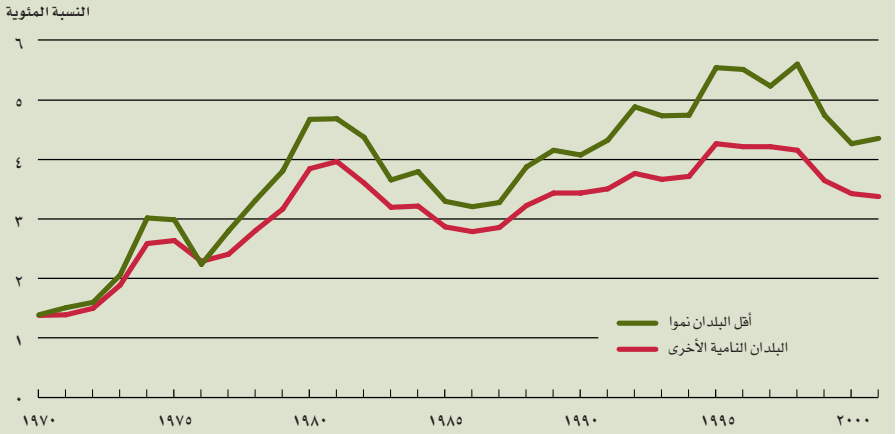

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الغذائية.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، زادت حصة التكاليف الإجمالية للواردات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من الضعف بالنسبة لبلد نام متوسط. وتظهر هذه الزيادة بصورة أكثر وضوحا بالنسبة للبلدان الأقل نموا حيث قفزت قيمة الواردات الغذائية من نحو ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى ما يزيد على ٤ في المائة. ويعني ذلك أن نمو التكاليف الإجمالية للواردات الغذائية قد طغى على النمو الاقتصادي الشامل في البلدان النامية وأدى إلى إجهاد مواردها الاقتصادية.

وتكشف مقارنة تكاليف الواردات الغذائية الإجمالية بعائدات التصدير عن الإجهاد الذي تسببه أعباء الأغذية على النقد الأجنبي. كما تكشف عن أن البلدان الأكثر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي (أقل البلدان نموا) أنفقت خلال الثلاثين عاما الماضية، في المتوسط، حصة متزايدة من عائداتها من النقد الأجنبي المحدود لاستيراد الأغذية. ففي أوائل السبعينات، أنفقت هذه البلدان نحو ٤٣ في المائة من عائداتها من التصدير على وارداتها الغذائية التجارية، إلى جانب انفاق البلدان النامية الأخرى نحو ٣٦ في المائة. غير أنه منذ ذلك الوقت، زاد متوسط حصة أقل البلدان نموا إلى ٥٤ في المائة إلا أن هذه الحصة انخفضت إلى ٢٤ في المائة بالنسبة للبلدان النامية الأخرى.

حصة تكاليف الواردات الغذائية في مجموع قيمة صادرات البضائع، ١٩٧٠-٢٠٠١

أنفقت أقل البلدان نموا منذ ١٩٩٠ ما بين ٥٠ و٨٠ في المائة من عائداتها من النقد الأجنبي من الصادرات على استيراد الأغذية.

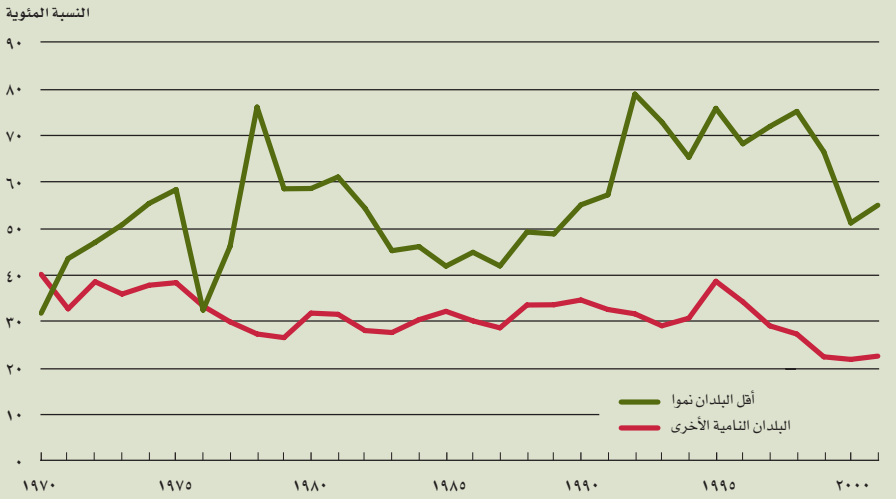

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الواردات الغذائية والمعونة الغذائية

تعبر أقل البلدان نموا، بالإضافة إلى انفاقها لحصة متزايدة من ناتجها المحلي الإجمالي وعائداتها من النقد الأجنبي على الواردات الغذائية، البلدان المتلقية الرئيسية للمعونة الغذائية. وعندما تنخفض تدفقات المعونة الغذائية إلى البلدان التي تعاني من نقص الأغذية، يمكن توقع زيادة الواردات الغذائية التجارية، وتميل البيانات إلى تأكيد هذا الأمر.

وعندما زادت قيمة المعونة الغذائية كحصة من مجموع الواردات الغذائية خلال أوائل الثمانينات، أنفقت أقل البلدان نموا حصة أقل بدرجة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي وعائداتها من التصدير على الواردات الغذائية التجارية. غير أن هذا الاتجاه إنعكس مساره منذ منتصف الثمانينات. فقد انخفضت قيمة المعونة الغذائية انخفاضا كبيرا بالمقارنة مع مجموع قيمة الواردات الغذائية. ويبدو أن أقل البلدان نموا قد عوضت ذلك باقتطاع حصة كبيرة من مواردها المحلية لزيادة وارداتها الغذائية التجارية والمحافظة على أمنها الغذائي على المستوى الوطني.

تأزم الاقتصاديات نتيجة لأعباء الواردات الغذائية

كانت الزيادات الأخيرة في الواردات الغذائية كبيرة، لاسيما في كثير من البلدان الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وبالنسبة للبلدان النامية ككل، زاد حجم الواردات الغذائية الكلية بمعدل سنوي قدره ٥,٦ في المائة – وهو ما يزيد بدرجة كبيرة على المعدل البالغ ١,٩ في المائة سنويا في البلدان المتقدمة.

وقد اضطلع الأداء الاقتصادي لمختلف البلدان النامية بجزء هام في تحديد مدى سرعتها في زيادة وارداتها الغذائية خلال التسعينات. فالبلدان التي سجلت نموا اقتصاديا شاملا كبيرا، محسوبا على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، زادت من وارداتها الغذائية بسرعة أكبر. وكان للنمو السريع في القطاع الزراعي تأثيرات عكسية، إذ لم تزد الواردات الغذائية بصورة عامة كلما زاد نصيب الفرد من السلع الزراعية ذات القيمة المضافة.

والواقع أن هذه التأثيرات لا تثير الدهشة، ذلك أن الإنتاج الغذائي يستجيب بصورة أبطأ نسبيا للتغيرات في الطلب حيث أن الأمر يستغرق بعض الوقت من المزارعين لزيادة مساحاتهم المزروعة وحصادها أو زيادة حجم القطعان. كما يمكن أن تتعرض الزيادة في الإنتاج المحلي لعقبات نتيجة لجوانب القصور الكامنة في نظم الإنتاج الغذائي المحلي والتوزيع. وتشمل الأمثلة على هذا القصور انخفاض الإنتاجية، وعدم كفاءة سلسلة الإمدادات ونظم التسويق اللازمة للوصول إلى المستهلكين في المدن، وانعدام القدرة التنافسية مع الإمدادات المستوردة وخاصة عندما تستفيد الأخيرة من الإعانات في البلدان المتقدمة. وعلى ذلك، فإنه يمكن للواردات أن تزداد بسرعة أكبر من سرعة الإنتاج المحلي كلما زاد الدخل والطلب بسرعة. ومن ناحية أخرى، فإن زيادة سرعة النمو في القطاع الزراعي تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة المتوافر من الأغذية المحلية، الأمر الذي يقلل من الطلب على الواردات.

ويمكن أن يؤدي سداد تكاليف الواردات الغذائية إلى إجهاد موارد البلدان التي تعاني من تخلف نموها الاقتصادي ومحدودية عائداتها من النقد الأجنبي. والواقع أن دراسة الحجم الكبير لشريحة تكاليف الواردات الغذائية التي تستقطع من الناتج المحلي الإجمالي وعائدات التصدير (مجموع صادرات البضائع) توفر طريقة لقياس مستوى "الإجهاد" الذي قد تشكله الواردات

حصة الواردات الغذائية الإجمالية (باستثناء المعونة الغذائية) في مجموع الاستهلاك الغذائي الظاهري، ١٩٧٠-٢٠٠١

زادت في البلدان النامية نسبة الأغذية المستوردة في مجموع استهلاك الأغذية (على أساس السعرات الحرارية) منذ ١٩٧٠.

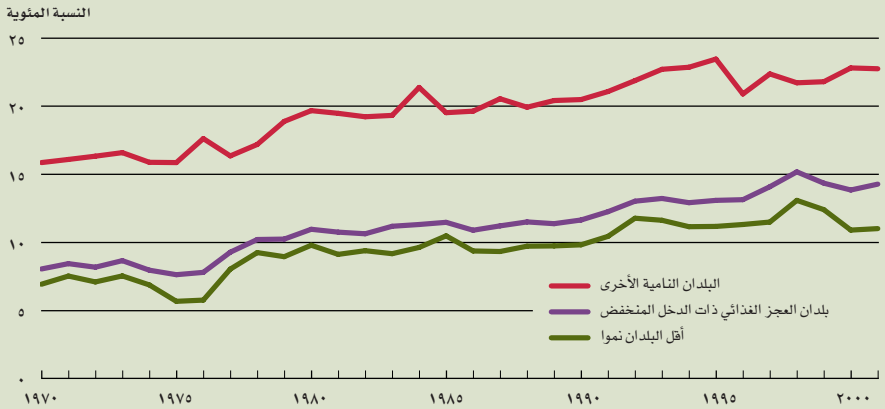

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الأساسية في معظم البلدان الأقل نموا، إلى زيادة كبيرة في الطلب على الواردات. ونظرا لعدم مرونة احتياجات الاستهلاك الخاصة بالأمن الغذائي في أقل البلدان نموا، فإن هذه الزيادات الكبيرة في الطلب على الواردات لا تتأثر بدرجة كبيرة بالأسعار الدولية. ومن منظور السياسات، تشير هذه النتائج إلى أن التدابير التي توضع لمعالجة عدم استقرار الأسواق المحلية في السلع الغذائية الأساسية قد تضطلع بدور أكبر نسبيا في الحد من عدم الاستقرار في أعباء الواردات الغذائية فيها.

ومع ذلك، فمن شأن التدابير اللازمة لمعالجة تأثير عدم الاستقرار في الأسعار الدولية أن تشكل عنصرا هاما في استراتيجية شاملة لمعالجة الشكوك الكامنة في أعباء الواردات الغذائية. كذلك، فإن التغيرات في أسعار الواردات تشكل تأثيرا قويا على أعباء الواردات الغذائية في أقل البلدان نموا. ونظرا للحصة الكبيرة من عائدات النقد الأجنبي المحدود التي تنفق على الواردات الغذائية، فإن أقل البلدان نموا معرضة بصورة خاصة لتأثيرات الارتفاع غير المتوقع في الأسعار وعدم الاستقرار في أسواق الأغذية الدولية. وتعرف القفزات في الأسعار بأنها ارتفاع كبير غير متوقع في الأسعار يتجاوز ما كان منتظرا كاستجابة عادية لتطور الأسعار والكميات. ويمكن أن تفرض القفزات في الأسعار الدولية للسلع الأساسية استنزافا خطيرا للاحتياطيات من النقد الأجنبي وخاصة عندما تحدث بالتزامن مع صدمات سلبية في الإنتاج المحلي من الأغذية.

وعلى الرغم من أن عدد القفزات السعرية قد تناقصت بالنسبة للكثير من السلع الغذائية الأساسية منذ السبعينات، فقد تعرض الكثير من أقل البلدان نموا للتقلبات الشديدة في الأسعار، إلى جانب حدوث عدد كبير من القفزات في أسعار السلع الغذائية الأساسية التي يتعين عليها أن تستوردها لضمان الأمن الغذائي لشعوبها.

وتتزامن معظم هذه القفزات مع أحداث رئيسية تؤثر في الإنتاج الغذائي والأسواق في مختلف أنحاء العالم مثل "الأزمة الغذائية العالمية" التي حدثت خلال الفترة ١٩٧٤–١٩٧٥. غير أن بعض القفزات الأخرى يتزامن مع قرارات هامة في مجال السياسات في الأقاليم الصناعية الرئيسية مثل التغيرات في سياسات الدعم المحلي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التي أدت إلى تفاقم التغيرات في الأسعار في الأسواق الدولية الناجمة عن التغيرات العادية في العرض والطلب.

وخلال الثلاثين عاما الماضية، زادت أعباء الواردات الغذائية في أقل البلدان نموا بسرعة أكبر من سرعة الزيادة في اقتصادياتها الشاملة وعائداتها من التصدير. كما تعرضت أقل البلدان نموا لتقلبات أكبر بكثير في أعباء وارداتها الغذائية، لاسيما فيما يتعلق بنموها الاقتصادي الشامل وعائداتها من التصدير. ولاشك في أن اجتماع أعباء الواردات الغذائية المرتفع، وغير المتوقع، يؤدي إلى إجهاد قدرة بعض البلدان الأقل نموا على ضمان أمنها الغذائي على المستوى الوطني.

ويبدو أن التغيرات المفاجئة في الأسواق التي أطلقتها القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات إنطوت على إحتمالات ذات تأثيرات كبيرة ومدمرة على هذه البلدان الضعيفة. ويبرز تحليل لهذه القفزات السعرية، وعلاقتها بالقرارات المتعلقة بالسياسات الزراعية والتجارية التي تتخذها البلدان المتقدمة، الحاجة إلى تقييم التأثيرات المحتملة لهذه الأخيرة على أقل البلدان نموا خلال المداولات الدولية بشأن السياسات، مثل المداولات التي تجري في منظمة التجارة العالمية، ووضع التدابير الخاصة بالتخفيف من هذه التأثيرات. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ خطوات للحد من ضعف أقل البلدان نموا، وضمان حصولها على إمدادات ثابتة من الأغذية في الأسواق الدولية من خلال معالجة مشكلات التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار العالمية.

الواردات الغذائية والتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي

تميل البلدان النامية التي تعاني من انتشار الجوع إلى الاعتماد بشدة على الزراعة في توفير فرص العمل والدخل، وعلى الصادرات من السلع الزراعية للحصول على عائدات من النقد الأجنبي. غير أن هذه البلدان تعتمد أيضا بصورة متزايدة على الواردات الغذائية وتنفق نسبة كبيرة من عائداتها من النقد الأجنبي على شرائها، حتى على الرغم من أن سكانها هم بصورة غالبة من سكان الريف واقتصادياتهم زراعية.

ويشير تحليل للتغيرات واسعة النطاق ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والواردات الغذائية وانعدام الأمن الغذائي إلى ارتباط طبيعة ودرجة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية بمستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في هذه البلدان.

ويمكن بيان العلاقات بين الواردات الغذائية والمشاركة في التجارة الدولية وانعدام الأمن الغذائي من خلال تقسيم البلدان النامية إلى مجموعتين عريضتين، استنادا إلى نسبة من يعانون من سكانها من الجوع المزمن. فالبلدان التي يعاني أكثر من ١٥ في المائة من سكانها من نقص الأغذية تصنف على أنها من البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. أما تلك التي يقل فيها انتشار نقص الأغذية عن ١٥ في المائة فتعتبر من البلدان التي تتمتع بصورة نسبية بالأمن الغذائي.

وتكشف التحليلات الإحصائية أن انعدام الأمن الغذائي يرتبط ارتباطا كبيرا بالرقم الدليلي المركب المعتمد على ثلاثة مؤشرات تتصل بهيكل التجارة الدولية لهذه البلدان – حصة الواردات الغذائية في مجموع صادرات البضائع، وحصة المعونة الغذائية في الواردات الغذائية، وحصة مجموع الواردات الغذائية بالسعرات الحرارية المتوافرة للاستهلاك.

ويبدو أن البلدان التي ينتشر فيها الجوع هي التي تنفق نسبة أعلى من عائداتها من التصدير على الواردات الغذائية. ورغم هذه المصروفات الكبيرة من النقد الأجنبي المحدود، فإن هذه البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تغطي نسبة صغيرة من استهلاكها الظاهري بوارداتها الغذائية. ويشير ذلك إلى أن البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، إذا لم تكن مقيدة بسبب ضعف عائداتها من التصدير، قد تستورد قدرا أكبر من الأغذية لتغطية النقص في الإنتاج المحلي وضمان الأمن الغذائي. كما يوحي ذلك بأن الحاجة إلى إنفاق هذه النسبة المرتفعة من موارد النقد الأجنبية على الواردات الغذائية قد تقلل من قدرة هذه البلدان على الاستثمار في المجالات الأخرى التي يمكن أن تشجع التنمية وتقلل من ضعفها على المدى الطويل.

القيمة المتوسطة للمتغيرات المتعلقة بالتجارة في الأغذية بالنسبة لأقل البلدان نموا المصنفة بحسب انتشار نقص التغذية، ١٩٩٩-٢٠٠١*

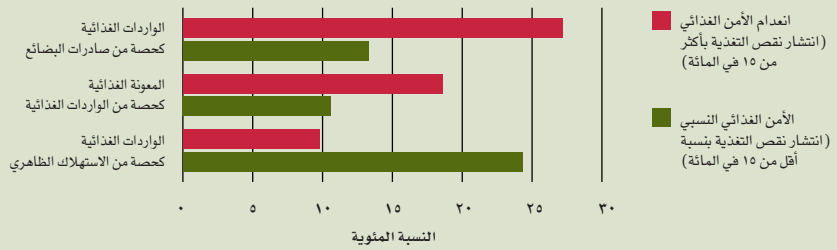

* المتوسط في البلدان التي تم تصنيفها بحسب انتشار نقص التغذية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

مصادر التفاوت في أعباء الواردات الغذائية في أقل البلدان نموا

تنشأ التباينات في أعباء الواردات الغذائية من الاختلاف في كل من الأسعار وكميات الأغذية المستوردة. وترجع التباينات في أسعار الواردات، إلى حد كبير، إلى تقلبات السوق الدولية؛ فإرتفاع الأسعار يقلل من الطلب على الأغذية المستوردة، ويؤدي، إذا كان الطلب على الواردات غير مرن، إلى زيادة أعباء الواردات مقابل كميات أقل، الأمر الذي ينطوي على نتائج سلبية على الأمن الغذائي. ويحدث العكس عندما تنخفض أسعار الواردات. وتتأثر كميات الواردات لا نتيجة للأسعار فحسب، حيث يحدث تعديل في الطلب نتيجة للتغيرات السعرية، بل وكذلك نتيجة لعوامل هامة أخرى، بما في ذلك التغيرات الخارجية في الإنتاج المحلي والطلب. ومن شأن تحليل دور التغيرات في الأسعار وكمية الواردات الغذائية في تغيير أعباء الواردات الغذائية في أقل البلدان نموا، أن يؤدي إلى إلقاء بعض الضوء على أنواع السياسات التي يمكن أن تكون مناسبة للحد من مخاطر السوق والشكوك التي تواجه البلدان النامية المعرضة لنقص الأغذية على المستوى الوطني.

وتكشف نتائج دراسة أجريت على عينة من السلع الغذائية الهامة – القمح والأرز والحبوب الخشنة والسكر والدجاج واللبن منزوع الدسم وفول الصويا وزيت النخيل – عن وجود فروق متفاوتة فيما بين السلع من حيث الأهمية النسبية لتباين الأسعار والكميات في تحديد التغيرات في أعباء الواردات الغذائية. ويبين الرسم البياني أن دور تقلبات أسعار الواردات إزاء أعباء الواردات يتراوح بين نحو ٣٥ في المائة إلى ما يقرب من ٧٠ في المائة. ويقل دور التقلبات في الأسعار، بدرجة كبيرة (بالأرقام الإحصائية)، بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية (مثل السكر والأرز والحبوب الخشنة والقمح)، عن تلك المنتجات المتسمة بأسعارها العالية ومرونة الدخل العائد منها (مثل الدجاج وزيت النخيل). ويعني ذلك أن أعباء الواردات الغذائية بالنسبة للأغذية الأساسية في أقل البلدان نموا تتأثر بدرجة أكبر بالتقلبات في الإنتاج المحلي التي تفرض إجراء تعديلات في الواردات للوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي من الأغذية الأساسية. وعلى سبيل المثال، تحولت الصدمة السلبية الكبيرة في إنتاج الأغذية الأساسية المحلية، بالنظر إلى ارتفاع معدل الاكتفاء الذاتي من الأغذية

مساهمة التباينات السعرية في التباينات في تكاليف الواردات الخاصة ببعض السلع الغذائية الأساسية، بالنسبة لأقل البلدان نموا

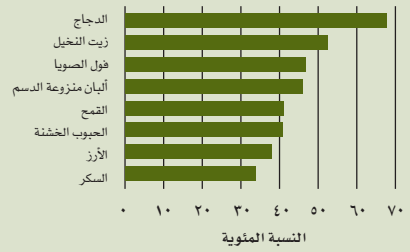

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

توزيع الأحداث التي واجهت أقل البلدان نموا فيما يتعلق بالقفزات السعرية للواردات الخاصة ببعض السلع الغذائية الأساسية، ١٩٧٠-٢٠٠٠

تناقصت وتيرة القفزات في أسعار السلع الغذائية الأساسية منذ السبعينات في جميع السلع التي تم مسحها.

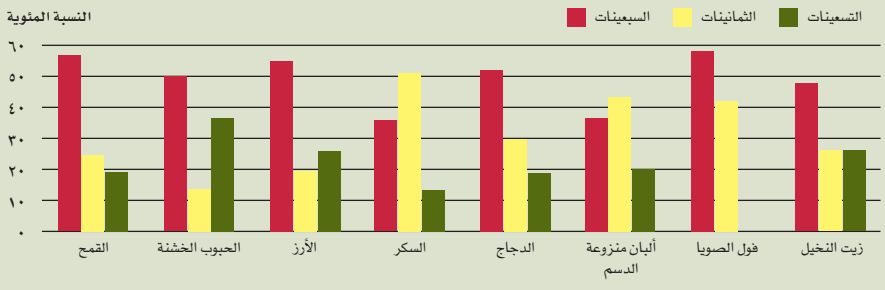

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة